



361,30 مليار دولار ودائع العملاء.. و289,40 ملياراً صافي القروض و3,79 مليارات إجمالي الإيرادات خلال الربع الأول من 2026

البنوك الكويتية ترسخ مكانتها خليجياً بأصول تتجاوز 449,60 مليار دولار

بما يوفر للبنوك قاعدة تمويل قوية حتى في أوقات التقلبات الاقتصادية والجوسياسية. وأضافت الوكالة أن اعتماد البنوك الخليجية على ودايع القطاع العام والجهات الحكومية كان عاملاً رئيسياً في استقرار مصادر التمويل وتقليص المخاطر المحتملة، مؤكدة أن عمليات سحب الأموال التي ظهرت بصورة محدودة مع بداية الحرب لم تستمر طويلاً، إذ عادت معظم الأموال إلى البنوك خلال أسابيع قليلة، في مؤشر واضح على استمرار ثقة المستثمرين والمودعين بسلامة الأنظمة المصرفية الخليجية. وأظهرت بيانات الوكالة استمرار نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الأول من عام 2026، إذ بلغ معدل النمو السنوي 8 في المئة حتى نهاية شهر مارس، بما يعكس استمرار النشاط الائتماني وثقة البنوك في تمويل الاقتصاد، رغم حالة عدم اليقين التي فرضتها التطورات الجوسياسية. وأشار التقرير إلى أن المخصصات التي كونتها البنوك لتغطية الخسائر الائتمانية المتوقعة تفوق حجم القروض المتعثرة الحالية، بما يشكل خط الدفاع الأول لحماية جودة الأصول، فيما تمثل مستويات الرسلة المرتفعة خط الدفاع الثاني، الأمر الذي يمنح البنوك قدرة إضافية على مواجهة أي خسائر محتملة دون التأثير في استقرارها المالي. وأوضح أن محدودية تأثير الحرب على البنوك الخليجية، مقارنة بقطاعات اقتصادية أخرى، تعود إلى أن اقتصادات دول مجلس التعاون وأنظمتها المصرفية أظهرت خلال السنوات الثلاث الماضية مستويات مرتفعة من المرونة، في وقت كانت فيه العديد من الاقتصادات العالمية تواجه ضغوطاً تضخمية وتباطؤاً في النمو الاقتصادي. ورغم هذه المؤشرات الإيجابية، شددت الوكالة على أن البنوك الخليجية لا تتعامل مع الأوضاع الحالية باعتبارها نهاية للمخاطر، بل تواصل الاستعداد لاحتمال تعرض بعض القطاعات لضغوط خلال النصف الثاني من عام 2026، مع توقع تباطؤ النشاط الاقتصادي بدرجات متفاوتة بين دول مجلس التعاون.

القطاع المصرفي الكويتي .. صلابة في ظل الأزمات الاقتصادية

الأداء المالي للبنوك المحلية (الربع الأول 2026)

449.60

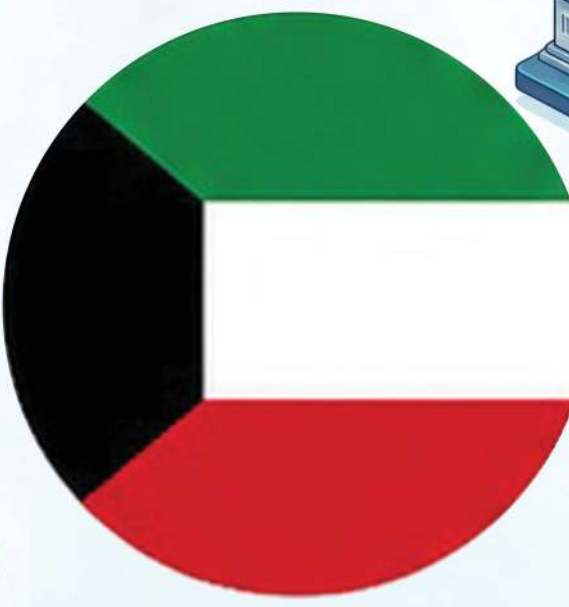
مليار دولار إجمالي الأصول
احتلت الكويت المرتبة
الرابعة خليجياً بين أكبر
موجودات البنوك الخليجية

361.30

مليار دولار حجم الودائع
قاعدة ودايع قوية تعكس
ثقة المودعين والمستثمرين

3.79

مليارات دولار إجمالي الإيرادات
تحقيق نمو متوازن في الإيرادات
مع بلوغ هامش الفائدة 2.48%



الأنباء

ركائز الاستقرار والدعم الرقابي



● إجراءات بنك الكويت
المركزي الاستباقية
تخفيف متطلبات
السيولة ورفع حدود
الاقتراض



● نمو الودائع الحكومية
أسهم نمو الودائع
الحكومية في تعويض
القطاع الخاص وتعزيز
مستويات السيولة



● خطوط
الدفاع المالي
المخصصات الحالية
تفوق حجم القروض المتعثرة

NotebookLM

المصرفي الخليجي رغم الظروف الاقتصادية، وأشارت مجلة ميد إلى أن الودائع الحكومية وشبه الحكومية سجلت نمواً قوياً، ولا سيما في الكويت والإمارات، وهو ما عوض تباطؤ نمو ودايع القطاع الخاص في البلدين، فيما شهد شهر أبريل تسارعاً إضافياً في تدفقات الودائع الحكومية نتيجة الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها حكومات دول مجلس التعاون لحماية الأنظمة المصرفية وتعزيز مستويات السيولة. من جانبها، أوضحت وكالة فيتش أن التمويل والسيولة يمثلان إحدى أبرز نقاط القوة في القطاع المصرفي الخليجي، مبيّنة أن الودائع الحكومية تشكل عادة ما بين 20 في المئة و30 في المئة من إجمالي ودايع القطاع المصرفي، وهي ودايع تتسم بالاستقرار وطول الأجل،

مرتفعة من الاستقرار المالي مقارنة بالعديد من الأسواق الأخرى التي تأثرت بدرجة أكبر بالتقلبات الجوسياسية. وأظهرت بيانات الربع الأول من عام 2026 استمرار متانة مصادر التمويل لدى البنوك الخليجية، إذ ارتفعت الودائع المحلية بنسبة 16,9 في المئة على أساس سنوي، وهو ما عوض تراجع التمويل بين البنوك، وعكس استمرار ثقة العملاء والمؤسسات في القطاع

من السيولة والرسلة، وقاعدة ودايع مستقرة، الأمر الذي مكّنه من احتواء تداعيات الحرب رغم تسجيل اضطرابات مؤثرة في النظام المصرفي أو تراجع ملموس في النشاط الائتماني. وأكدت التقارير أن البنوك الخليجية استفادت من قوة التمويل المحلي والدعم الحكومي المستمر، ما حد من تعرضها للمخاطر قصيرة الأجل، في وقت حافظت فيه الأنظمة المصرفية الخليجية على مستويات

ما حد من تعرضها للمخاطر الائتمانية قصيرة الأجل، ورسخ قدرتها على مواصلة النمو رغم حالة عدم اليقين التي شهدتها المنطقة. وأظهرت التقارير الصادرة عن وكالة ستاندر آند بورز (S&P Global) ووكالة فيتش للتصنيف الائتماني ومجلة ميد (MEED)، أن القطاع المصرفي الخليجي دخل فترة التورترات الإقليمية خلال عام 2026 مستنداً إلى أسس مالية قوية، شملت مستويات مرتفعة

إطار إجراءات وقائية هدفت إلى تعزيز الثقة والاستقرار المالي، وفي السياق الخليجي، أكدت تقارير صادرة عن وكالات التصنيف والمؤسسات المالية الدولية أن البنوك الخليجية نجحت في تجاوز تداعيات التورترات الإقليمية التي رافقت الحرب، مستفيدة من قوة التمويل، وارتفاع مستويات الرسلة، وتوافر السيولة، واستمرار الدعم الحكومي، وهو

تمويلية محتملة. وفي الوقت ذاته، جاءت الكويت، إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة، ضمن أكثر دول مجلس التعاون الخليجي نمواً في الودائع الحكومية وشبه الحكومية خلال الأشهر الأولى من عام 2026، وهو ما أسهم في تعويض تباطؤ نمو ودايع القطاع الخاص، وعزز مستويات السيولة داخل الجهاز المصرفي، ورفع قدرة البنوك على الاستثمار في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية.

ولعب بنك الكويت المركزي دوراً محورياً في تعزيز مرونة القطاع المصرفي، بعدما اتخذ سلسلة من الإجراءات الاحترازية شملت تخفيف متطلبات السيولة، ورفع الحدود القصوى للإقراض، والإفراج عن جزء من هامش الاحتفاظ على رأس المال، بما وفر للبنوك مساحة أكبر لإعادة التمويل واستيعاب أي ضغوط ائتمانية محتملة، في

4,01 تريليونات دولار موجودات القطاع المصرفي الخليجي

ارتفع إجمالي أصول البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي إلى مستوى قياسي بلغ 4,013 تريليونات دولار بنهاية الربع الأول من عام 2026، مقارنة بـ3,912 تريليونات دولار في الربع الرابع من عام 2025، محققاً زيادة فصلية قدرها 101 مليار دولار، بما يعادل نمواً نسبته 2,58 في المئة.

وعلى أساس سنوي، ارتفع إجمالي الأصول بنحو 409

مدفوعة بانحسار حالة الترقب والحذر للأحداث الجوسياسية وبدء ارتفاع معدلات السيولة

473,7 مليون دينار مكاسب البورصة السوقية.. في جلستين



للقطاع المصرفي واستمرار النشاط التشغيلي للشركات القيادية. ومن الناحية الفنية، فإن استمرار ارتفاع السيولة التزامن مع صعود المؤشرات بعد مؤشراً صحياً يعكس أن الارتفاعات الحالية تستند إلى عمليات شراء حقيقية، وليس إلى مضاربات قصيرة الأجل فقط، وهو ما يمنح السوق فرصة لمواصلة تحقيق مكاسب رأسمالية إذا استمرت المحفزات الحالية دون ظهور متغيرات خارجية أخرى دفعت المتداولين إلى التحوط أو الترقب والحذر مرة أخرى.

من الأسهم الصغيرة والمتوسطة نحو الأسهم القيادية، مع تركيز المستثمرين في المرحلة الحالية على الشركات الأكثر متانة وربحية، بالتزامن مع بدء إعلان النتائج الفصلية. وبعد موسم الإفصاحات أحد أهم المحفزات الحالية للسوق، إذ جاءت النتائج الأولية لعدد من البنوك والشركات الكبرى حملة بنمو في الأرباح، الأمر الذي عزز التوقعات بأن يشهد الموسم الحالي نتائج مالية جيدة تدعم استمرار الزخم الإيجابي، خاصة في ظل قوة المراكز المالية

الأداء الإيجابي للأسهم القيادية، وفي مقدمتها البنوك والشركات التشغيلية ذات المراكز المالية القوية، والتي تحظى عادة بالنصيب الأكبر من تدفقات المحافظ الاستثمارية المحلية والأجنبية. وفي المقابل، تراجعت القيمة الرأسمالية للسوق الرئيسي بنحو 54,27 مليون دينار لتبلغ 8,86 مليارات دينار بنهاية تداولات أمس الإثنين مقابل 8,91 مليارات دينار في نهاية الأسبوع الماضي، وهو تراجع يمكن تفسيره باستمرار عمليات إعادة توزيع السيولة

بما يؤكد أن الأموال بدأت في العودة إلى السوق مع تراجع الضغوط النفسية التي فرضتها التطورات الجوسياسية خلال الأسابيع الماضية. وبنهاية جلسة أمس بلغت القيمة الرأسمالية الإجمالية للسوق 52,3 مليار دينار، حيث كان السوق الأول المحرك الرئيسي لمكاسب، بعدما ارتفعت قيمته الرأسمالية بنحو 527,64 مليون دينار خلال جلسة فقط لتصل إلى 43,45 مليار دينار بنهاية تداولات أمس الإثنين مقارنة بـ42,92 مليار دينار بنهاية جلسة الخميس الماضي، مستفيداً من

جاء هذا الأداء القوي بعد تراجع حدة التورترات الإقليمية عقب وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران، وهو ما أنهى حالة الترقب والحذر التي سيطرت على قرارات المتعاملين خلال الفترة الماضية، ودفع العديد من المحافظ والصناديق الاستثمارية إلى العودة تدريجياً لبناء المراكز في الأسهم التشغيلية، خصوصاً القيادية منها. وعكست التداولات الأخيرة تسعناً ملحوظاً في شهية المستثمرين، بعدما ارتفعت قيم التداول إلى 84,9 مليون دينار بنهاية جلسة الاثنين،

علي إبراهيم

حققت بورصة الكويت نحو 473,7 مليون دينار مكاسب سوقية رأسمالية خلال أول جلستين من الأسبوع الجاري، في إشارة واضحة إلى عودة الثقة تدريجياً إلى السوق بعد انسحاب المخاوف الجوسياسية، مدعومة بتحسّن معنويات المستثمرين وعودة السيولة إلى مستوياتها الطبيعية، إلى جانب انطلاق موسم إعلان النتائج المالية للنصف الأول من العام والتي جاءت بدايتها إيجابية، لاسيما من القطاع المصرفي.

بيانات شهر يونيو الماضي دعمت التريث بشأن الفائدة كما لم يظهر سوق العمل إشارات إلى ضغوط تضخمية جديدة

«الفيدرالي» الأميركي أمام اختبار صعب.. غداً الأربعاء

التثبيت فلن ينهي الجدل، بل قد يؤجله ببساطة إلى سبتمبر. لذلك، لا ينتظر المستثمرون هذا الأسبوع قراراً بشأن ربع نقطة مئوية فقط. ويبقى السؤال الأكبر: ما «الفيدرالي» الذي سنراه بعد الأربعاء؟ هل هو المستعد للعودة سريعاً إلى التشديد إذا اشتدت مخاطر التضخم؟ أم يفضل شراء مزيد من الوقت قبل خطواته التالية؟ وفي الحالتين، قد لا تكون الحركة الأكبر في الأسواق لحظة إعلان القرار، بل مع كل كلمة سيقلها وارش عن التضخم والمسار المقبل للفائدة.

نحو 40٪، مقارنة بنحو 10٪ فقط قبل أيام. لكن هذه الأرقام لا تختصر كل الغموض، فهناك عامل آخر يتمثل في رئيس «الفيدرالي» الجديد كيفن وارش، الذي يتحدث بصراحة عن ضرورة استعادة استقرار الأسعار، لكنه حتى الآن لم يكشف بوضوح ما إذا كان يرى أن ذلك يتطلب رفع الفائدة فوراً أم الانتظار. وهذا تحديداً ما يجعل اجتماع الأربعاء مختلفاً، وسيبعث رفع الفائدة برسالة واضحة بأن «الفيدرالي» مستعد للتحرك سريعاً أمام أي تهديد جدي للتضخم، أما

منقسمين تقريباً بالتساوي: فريق يرى أن رفع الفائدة قد يصبح ضرورياً خلال العام، وفريق آخر يعتقد أن السياسة الحالية كافية. والأرن أصبح القرار أكثر تعقيداً. فأي موجة جديدة وممتدة من ارتفاع أسعار الطاقة قد تجعل التضخم العام أكثر عناءاً، في وقت لا يزال فيه التضخم الأساسي عند 2,6٪، أي أعلى من هدف «الفيدرالي» البالغ 2٪. وهنا بدأت الأسواق تعيد حساباتها.

ورفع تسعير العقود الآجلة احتمال زيادة الفائدة في اجتماع 28 و29 يوليو إلى

بيانات شهر يونيو الماضي دعمت التريث بشأن الفائدة كما لم يظهر سوق العمل إشارات إلى ضغوط تضخمية جديدة

بيانات شهر يونيو الماضي لدعم التريث. إذ هدأت ضغوط الأسعار الأساسية، وتراجعت أسعار الطاقة خلال الشهر، كما لم يظهر سوق العمل إشارات إلى ضغوط تضخمية جديدة. لكن في المقابل، عاد النفط، وسبكون المستثمرون غداً الأربعاء أمام قرار يصعب التنبؤ به: هل يرفع «الفيدرالي» الفائدة لمواجهة مخاطر التضخم؟ أم يختار الانتظار بعدما أظهرت أحدث البيانات هدوءاً في ضغوط الأسعار؟ ووفقاً لصحيفة «وول ستريت جورنال»، كان المسؤولون في الاجتماع السابق

وكالات: تدخل الأسواق المالية حول العالم أسبوعاً قد يغير اتجاهها، مع ترقب قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بشأن أسعار الفائدة، في واحد من أكثر اجتماعاته غموضاً منذ سنوات. وسبكون المستثمرون غداً الأربعاء أمام قرار يصعب التنبؤ به: هل يرفع «الفيدرالي» الفائدة لمواجهة مخاطر التضخم؟ أم يختار الانتظار بعدما أظهرت أحدث البيانات هدوءاً في ضغوط الأسعار؟ ووفقاً لصحيفة «وول ستريت جورنال»، كان المسؤولون في الاجتماع السابق

وتتلقى «الفيدرالي» إشارات متعارضة: فمن جهة، جاءت

